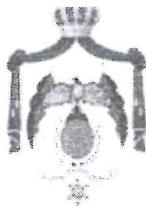


لجنة العفو العام



وزارة العدل

قرار رقم (٣٤٤)

الصادر عن اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة

من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩

بناءً على الطلب المقدم من المستدعي زكريا علي حسن مصطفى لشمول الجرم المسند اليه في القضية الجنائية رقم (٢٠١٧/١٧٣٤) محكمة جنائيات عمان بأحكام قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة الثامنة من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ للنظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق أحكام هذا القانون .

بالاطلاع على ملف القضية الجنائية رقم (٢٠١٧/١٧٣٤) محكمة جنائيات عمان نجد أن المستدعي أدين بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٨ بجنائية السرقة خلافاً لاحكام المادة (٤٠٤/١) من قانون العقوبات والحكم عليه بوضعه بالاشغال الشاغلة المؤقتة لمدة سنتين ونصف السنة والرسوم محسوبه له مدة التوقيف .

وحيث ثبتت نتيجة البحث في الدعاوى المستخرجة من برنامج ميزان وكذلك من كتاب إدارة مراكز الاصلاح والتاهيل رقم ٢٩/٦/قيود/بلا تاريخ ٢٠١٩/٩/١٥ وفق الكشوفات المحفوظة وجود قيود متكررة بجرائم السرقة بحق المستدعي.

وعليه وحيث ان صلاحية اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة من قانون العفو رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ النظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق أحكام هذا القانون وان المادة ٣/ب من قانون العفو رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ اشترطت لشمول جرم جنائية السرقة خلافاً لاحكام المادة (٤٠٤) من قانون العقوبات اقتراها باسقاط الحق الشخصي من الجهة المشتكية وان لا يكون مكرراً لجنائيات السرقة المنصوص عليها في المواد من (٤٠٥-٤٠٥) من قانون العقوبات .

وعليه وإزاء ذلك وحيث تبين ان المستدعي مكرر بالمعنى القانوني الوارد بالمادة (١٠١) من قانون العقوبات لجنائيات السرقة فان الجرم موضوع الطلب غير مشمول بقانون العفو العام .

لهذا نقرر رد طلب المستدعي .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٧

رئيس اللجنة	عضو	عضو
رئيس محكمة التمييز	رئيس النيابة العامة	نائب العام
القاضي محمد الغزو	القاضي "محمد سعيد" الشريده	لدى محكمة استئناف عمان
		القاضي د. حسن العبداللات

عضو  
النائب العام  
لدى محكمة الجنائيات الكبرى  
القاضي احسان السلامات

عضو  
النائب العام  
لدى محكمة أمن الدولة  
القاضي العميد حازم المجالى